مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال
ISSN: 2602-6570
المجلد09 العدد01 - جوان 2026

# العوامل الرئيسية لنجاح المقاولاتية في الجزائر دراسة قياسية للفترة الممتدة من 2000 إلى 2024

# Key Factors of Entrepreneurial Success in Algeria: An Econometric Study for the Period 2014-2025

**د. حجار آسية[1*]، د. عتيق عائشة[2]، د. عتيق خديجة[3]**

[1] جامعة عبد الحميد بن باديس –مستغانم مخبر البحث بوادكس، asia.hadjar@univ-mosta.dz

[2] جامعة عبد الحميد بن باديس–مستغانم مخبر إستراتيجية التحول إلى اقتصاد اخضر، aicha.atig@univ-mosta.dz

[3] جامعة د. مولاي الطاهر –سعيدة مخبر البحث بوادكس ، khadidja.atig@univ-saida.dz

**تاريخ الاستلام: 2026/02/06 تاريخ القبول: 2026/05/04**

**ملخص:**

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحليل العوامل المحددة لنجاح المقاولاتية في الجزائر للفترة الممتدة من 2000 إلى 2024 بالاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي وكذا المنهج القياسي بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي الموزع ARDL لإبراز تأثير مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والمؤسساتية والبشرية على المقاولاتية.

وخلصت الدراسة غالى نجاح المقاولاتية في الجزائر لا يتوقف فقط على العوامل الفردية للمقاول بل يتأثر كذلك بالبيئة الاقتصادية العامة، نظام التمويل والإطار التنظيمي والمؤسساتي.

**كلمات المفتاحية:** المقاولاتية، ريادة الأعمال، النمو الاقتصادي، البطالة،الدعم المؤسساتي.

**تصنيف JEL: C12-E24-L53-L26**

**Abstract** :

This research article aims to analyze the factors determining entrepreneurial success in Algeria over the period 2014-2025, using descriptive, analytical, and econometric methods based on the distributed autoregressive regression (ARDL) model, in order to highlight the impact of various economic, institutional, and human variables on.

The study concludes that entrepreneurial success in Algeria depends not only on the individual factors of the entrepreneur but is also influenced by the general economic environment, the financing system, and the regulatory and institutional framework.

**Keywords:** Entrepreneurship, economic growth, unemployment, institutional support.

**JEL Classification Codes : L26-L53-E24-C12**

## 1. مقدمة:

أصبحت المقاولاتية في السنوات الأخيرة من أهم الآليات التي تعتمدها الجزائر لتحقيق تنميتها ، تنويع مصادر الدخل الفردي وكذا الحد من البطالة في ظل التحولات الاقتصادية العالمية وتراجع الاعتماد على الموارد الطبيعية، غير أن نسبة معتبرة من المشاريع المقاولاتية لا تحقق الاستمرارية والهدف المنشأ من اجله ما يطرح إشكالية تحديد العوامل الأساسية المؤثرة في نجاح المقاولاتية.

**الإشكالية:**

بناءا على ما سبق ، تسعى الدراسة لتوضيح العوامل الرئيسية المفسرة لنجاح المقاولاتية في الجزائر من منظور قياسي وعليه نطرح الإشكالية التالية:

**ما مدى تأثير العوامل الاقتصادية، البشرية والمؤسساتية على نجاح المقاولاتية في الجزائر؟**

- **فرضيات الدراسة:**

**الفرضية الأولى: (H1)**توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين النمو الاقتصادي ونجاح المقاولاتية.

**الفرضية الثانية: (H2)**تؤثر البطالة إيجابا على انتشار المقاولاتية كبديل عن العمل المأجور.

**الفرضية الثالثة: (H3)** للتمويل والدعم المؤسسي اثر ايجابي على استمرارية المشاريع المقاولاتية.

- **أهمية الدراسة:**

تبرز أهمية الدراسة من الناحية العلمية من أهمية الموضوع من حيث العوامل الاقتصادية والبشرية والمؤسساتية التي تسهم في نجاح المؤسسات وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي خارج المحروقات.

- **أهداف الدراسة:**

تهدف الدراسة إلى:

- أبراز الإطار النظري المقاولاتية.
- تقديم أهم مؤسسات الدعم المالي لهذه الفئة الاقتصادية.
- طرح دراسة قياسية لعوامل نجاح هذا النوع من المشاريع في الجزائر.

- **منهج الدراسة:**

لتحقيق الأهداف السابقة والإجابة على الإشكالية ومن اجل اختبار صحة الفرضيات تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي من اجل ضبط الإطار المفاهيمي للدراسة والمنهج

القياسي بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي الموزع ARDL لدراسة العلاقة بين نشاط المقاولاتية وعدد المتغيرات المستقلة مثل: معدل النمو الاقتصادي، معدل البطالة والتضخم.

- **الدراسات السابقة:**

1. الإبداع التكنولوجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل اقتصاد المعرفة ( قراءة تحليلية في بعض النصوص القانونية والمعطيات العددية) (حمادي، 2021)
2. واقع وأفاق تطور المقاولاتية في الجزائر للمساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني (حفصي بونبعو، 2023)
3. دور المؤسسات الناشئة في تعزيز التنمية الاقتصادية وخلق فرص عمل –مؤسسة ياليدين نموذجا– (ديدوش، 2025)
4. ريادة الأعمال في الوسط الجامعي دراسة ميدانية بجامعة باجي مختار عنابة في ضوء القرار الوزاري 1275 . (عزوز، 2025)

توضح هذه الدراسات الأربعة (04) حول المقاولاتية في الجزائر عن ثغرات كبيرة في البحث من حيث المنهجية ومن حيث الفئة المستهدفة حيث تتسم غالبيتها بالطابع النظري أو التحليلي لحالة واحدة أو فئة ولم تحدد مؤشرات نجاح موحدة كاستمراريتها أو نموها أو ربحيتها وكذا خلق فرص عمل، ومع هذا تسجل هذه الدراسات معوقات نجاح المقاولاتية بشكل جيد بما في ذلك القيود المالية والبيئة الثقافية والاجتماعية وضعف الأطر المؤسساتية بالإضافة إلى العوائق الإدارية.

على الرغم من توثيق معوقات المقاولاتية في الجزائر بشكل جيد إلا أن هذه الدراسات تفتقر إلى أدلة قياسية موضحة لمقاييس نجاح تبين العوامل الفعالة في تسيير نجاح ريادة الأعمال وعليه تم اعتماد الدراسة القياسية لتوضيح ارتباط وتأثير العوامل الاقتصادية كمؤشر النمو الاقتصادي ومؤشر البطالة على نجاح المقاولاتية وكذا آليات الدعم على استمرارية المشاريع المقاولاتية.

وبناءا على ما سبق تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور أساسية:

حيث لخص ***المحور الأول الإطار النظري المقاولاتية***، وتمثل ***المحور الثاني في العوامل المؤثرة على المقاولاتية*** ، أما ***المحور الثالث فشمل الدراسة القياسية .***

## 2. المحور الأول : الإطار النظري المقاولاتية:

### 2-1- نماذج الفكر الأربعة الخاصة بالمقاولاتية: (جمعة، 2024)

يشير فايول وفارستيت (Fayolle & Verstaete 2005) أن المقاولاتية عبارة عن مجال معقد ومتنوع جدا، لذلك يصعب تحديد تعريف موحد لهذا المفهوم ، وعليه تم تقديم مختلف التعاريف بناءا على نماذج الفكر الأربعة:

- **نموذج فرص الصفقات أو الأعمال :**

ويقصد بها ذلك الفحص العلمي للكيفية وتأثير تلك الفرص على خلق السلع والخدمات المستقبلية وتقييمها واستغلالها، فهذا النموذج يوضح أن المقاولاتية لها القدرة على إنشاء وتحديد الفرص واستغلالها.

- ***نموذج إنشاء منظمة:***

بمعنى أن المقاولاتية هي تأسيس لمنظمة عن طريق فرد أو عدة أفراد وان مفهوم التنظيم لا يمكن اختزاله أو تفاديه فيما يخص إنشاء الشركة.

- ***نموذج خلق القيمة:***

وهنا تظهر المقاولاتية على أنها عملية خلق القيمة، عن طريق الفرد أو الاقتصاد أو حتى عن طريق المجتمع، واعتمد هذا النموذج على العلاقة بين المقاولاتية والنمو الاقتصادي.

- ***نموذج الابتكار:***

تماشيا مع اعمال شومبتر فان هذا النموذج يرى أن المقاولاتية لها علاقة وطيدة مع عنصر الابتكار وحسب كارلند 1984 فان الابتكار يفرق بين من هم أصحاب المشاريع ومديري الشركات الصغيرة والمتوسطة حيث يعتبر أن الابتكار قاعدة أساسية للمقاولاتية من خلال أشكاله المختلفة من منتجات جديدة وخدمات مختلفة ، أساليب جديدة للإنتاج والتوزيع أو البيع وخلق منظمات جديدة.

**2-2 تعريف المقاولاتية:**

ريادة الأعمال هي نتاج عوامل نفسية واجتماعية وثقافية وسياسية واقتصادية.وتتخذ شكل مواقف وميول ومبادئ ودوافع وسلوكيات تظهر ضمن سياق معين.

ويمكن التعبير عنها بأشكال متنوعة، مثل ريادة الأعمال، والشركات المنبثقة (وحدة أعمال) و الامتياز التجاري ، أو إنشاء الشركات التابعة ( فروع)(berreziga, 2021) .

**3-2 أنواع المقاولاتية:**

تتعدد أنواع وأصناف المقاولاتية، لان المجال المقاولاتي يشمل عدة قطاعات ومجالات كالأتي: )جمعة(2024 ,

- المقاولاتية الفردية والجماعية.
- إنشاء مؤسسة جديدة.
- الاكتساب.
- الاجتماعية والتضامنية.
- الداخلية.
- الدولية.

2-4 **المقومات الشخصية للمقاول:**(OUKIL, 2019)

- الصبر
- الثقة في النفس
- فكر الاستقلالية.
- الحاجة لتحقيق الذات.
- الابتكار و القدرة على الابتداع والتطوير.
- العلاقات الإنسانية والاجتماعية.
- القدرة على حصر الأعمال.
- بعد النظر والرؤية المستقبلية.

2-5 **متطلبات المقاولاتية:**

2-5-1-***المتطلبات الاقتصادية والمالية*** : (اوكيل، 2016)

تعد التسهيلات الاقتصادية أحد المرتكزات الأساسية الداعمة لتنمية ريادة الأعمال، إذ تشمل تسهيل الوصول إلى رؤوس الأموال، وتوفير المساعدات المالية، وتقديم الحوافز المادية، إلى جانب الإعفاء أو التخفيض من الرسوم والضرائب، أو إعادة جدولة الديون أو إسقاطها، وغيرها من السياسات الاقتصادية الداعمة. ويسهم تيسير الحصول على التمويل في تحفيز النشاط الريادي وتعزيز نموه واستدامته، في حين يؤدي تعقيد الإجراءات التمويلية وضعف فرص الوصول إلى مصادر التمويل إلى إعاقة ريادة الأعمال والتسبب في ركودها أو حتى تراخيها.

2-5-2 ***المتطلبات القانونية:***

تعتبر المتطلبات القانونية حجر الزاوية في بناء فضاء ريادة الأعمال وهذا لكون وجوب الترخيص من اجل ممارسة نشاط اقتصادي أو تجاري في الأسواق، وبصورة علانية ومسموح بها،

غير أن المشكلة هي انه قد توجد قوانين جد صارمة أو غير لينة لا تتيح انطلاقة المنشات بسهولة، وبالتالي تعتبر حجرة عثرة أمام ريادة الأعمال.

فكلما كان القانون ملائما ومرنا ومسهلا لتكوين وعمل المنشات ، كلما كان ذلك لصالح رواد ورائدات الأعمال وبالتالي الاقتصاد والمجتمع، وان عكس غير ذلك يدخل ضمن السياسات غير المشجعة من وجهة نظر المصلحة العامة.

2-5-3 ***المتطلبات التكنولوجية*** :

في إطار الاقتصاد الحديث و العولمة والتكنولوجيا ومستحدثاتها من العوامل الأساسية التي يتوجب توفيرها لدعم تطوير ريادة الأعمال. إذ إن توفر البنية التحتية التكنولوجية المتقدمة، والأنظمة الرقمية الفاعلة والفعالة في البلدان والبيئات المختلفة، يسهم بشكل مباشر في تعزيز النشاط الريادي، ورفع كفاءته، وتحسين قدرته على الابتكار والمنافسة في الأسواق المحلية والعالمية.إذ يمكنها من مسايرة المستجدات والاستفادة منها، والتي تعود بالإيجاب على الزبائن بصفة عامة.

2-5-4 ***المتطلبات القاعدية*** :

تتمثل في فائدة وجود الوسائل والمستلزمات الضرورية للقيام بالأعمال والمهام؛ كالطرقات وشبكات النقل والاتصالات والإمداد.

2-5-5 ***المتطلبات الأخلاقية*** :

تعد ريادة الأعمال نشاطا ذا قيمة نبيلة متى كان مضمونها يسهم في خدمة الاقتصاد والمجتمع، ويعزز ترقية السلوك البشري، من خلال ترسيخ أنماط استهلاك رشيدة غير قائمة على التبذير، والمحافظة على البيئة، واعتماد وسائل إنتاج وتسويق نظيفة وأخلاقية. كما تقوم ريادة الأعمال الأخلاقية على جملة من القيم، من أبرزها احترام الزبائن، والإخلاص في العمل، وإتقانه، بما يعزز الثقة والمسؤولية الاجتماعية والاستدامة.بالإضافة الى الالتزام بالمعايير والأنماط وعدم الغش والخداع .

2-5-6 ***المتطلبات الثقافية*** :

تنطوي المتطلبات الثقافية على تواجد وانتشار الفكر الريادي في الاقتصاد والمجتمع. معنى هذا هو اهتمام المواطنين بمشاكل البلد والمحيط الذي يعيشون فيه والمساهمة في حل تلك المشاكل بتسهيل ظروف العمل والتعليم والتنقل والحياة بصورة عامة. وحينها يمكن القول أن البلد والمواطن يوصفان بأنهما رياديان.

**2-5-7 المتطلبات الهيكلية:**

فكرة ريادة الأعمال أو المقاولاتية تتماشى مع السوق المفتوحة ، أما في حالة الاقتصاد المغلق توجد صيغة ريادة الأعمال المؤسساتية والتي تمثل في وحدات الأعمال داخل الشركات الكبرى في القطاعين العام والخاص، ويتميز هذا النوع بوجوده في مناخ أعمال داخلي مساعد على تطورها من اجل دعم صورة الشركة الأم.

**2-5-8- متطلبات التعليم والتكوين:**

باعتبار أن ريادة الأعمال تتضمن قدرات ومهارات ومعارف فان هذه يمكن اكتسابها عن طريق التعليم والتكوين ، وعليه فكلما توفرت هياكل التعليم والتكوين، كلما كان ذلك في صالح أفراد المجتمع وخاصة الشباب منهم وطلبة الجامعات والمعاهد عبر التراب الوطني.

**2-5-9- المتطلبات الشخصية:**

إن الأفراد ذوي المواهب ثروة الأمم لا يمكن تهميشهم ولا يصح إضاعة أفكارهم ومشاريعهم ، بل يجب حمايتها من خلال الدعم المادي والتوجيه والتاطير وهو عادة ما توفره هياكل التعليم والتوطين والحاضنات بمساهمة البنوك والمؤسسات المالية.

## 3. *المحور الثاني في العوامل المؤثرة على المقاولاتية:*

**3-1- العمل للحساب الخاص:**

حسب المنظمة العالمية الاسكوا التابعة للأمم المتحدة عرفت العاملون لحسابهم الخاص اعتمادا على منظمة العمل الدولية الأشخاص الذين يعملون لحسابهم الخاص أو مع شريك واحد آو أكثر ويشتغلون وظيفة معرفة على أنها عمل لحساب الشخص الخاص من دون الحاجة إلى توظيف أي موظف معهم خلال الفترة المرجعية المحددة.) الاسكوا(2026 ,

**3-2- تعريف النمو الاقتصادي:**

يعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة المستمرة في الناتج المحلي الإجمالي لبلد ما على مدى فترة طويلة. وهو مفهوم كمي بحث (النمو بالمعنى الدقيق)، ويختلف عن التوسع الاقتصادي الذي يعد مجرد زيادة مؤقتة في الناتج.

وتعد عوامل الإنتاج محركات النمو، أي العناصر التي تتيح مجتمعة تحقيق الناتج. ويعتبر العمل (الأفراد) ورأس المال (الآلات) العاملين الرئيسيين في الإنتاج.

كما يشكل التقدم التكنولوجي محركا للنمو، ويمكن تعريفه، في جوهره، بأنه مجموعة الابتكارات التي تؤدي إلى زيادة الناتج مع ثبات أو انخفاض كميات العمل ورأس المال.(LONGATTE, 2002)

**3-3- معدل البطالة:**

وتشمل البطالة، وفقا للمعهد الوطني الفرنسي للإحصاء والدراسات الاقتصادية (INSEE) وتعريف منظمة العمل الدولية (ILO)، الأشخاص الذين تنطبق عليهم الشروط الثلاثة التالية: عدم وجود عمل، والبحث عن عمل، ومتاحا للعمل. ويعرف معدل البطالة بأنه النسبة بين عدد العاطلين عن العمل والقوى العاملة.(LONGATTE, 2002)

**3-4-معدل التضخم:**

يمثل معدل التضخم النسبة المئوية للتغير في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات خلال فترة زمنية محددة، وغالبا ما تقاس هذه التغيرات باستخدام مؤشر أسعار الاستهلاك، ويعكس التضخم الارتفاع المستمر في الأسعار وما يترتب عنه من تراجع في القوة الشرائية للنقود.(Mankiw, 2019)

ويؤثر معدل التضخم بشكل مباشر وغير مباشر على النشاط المقاولاتي، حيث يؤدي ارتفاعه إلى زيادة تكاليف الإنتاج، لاسيما تكاليف المواد الأولية والمدخلات والخدمات، مما ينعكس سلبا على ربحية المؤسسات، خاصة الصغيرة والمتوسطة منها. كما يسهم عدم استقرار معدلات التضخم في زيادة حالة عدم اليقين الاقتصادي، وهو ما قد يحد من قرارات الاستثمار ويضعف الحوافز على إنشاء مشاريع جديدة. في المقابل، قد يشكل التضخم المعتدل حافزا للنشاط المقاولاتي إذا ترافق مع نمو اقتصادي وطلب فعال، بما يسمح للمقاولين بتمرير الزيادة في التكاليف إلى الأسعار النهائية (Gylfason, 2001)

**3-5- آليات دعم المقاولاتية في الجزائر:**

تشكل آليات دعم المقاولاتية في الجزائر من الركائز الأساسية لترقية المبادرة الفردية وتعزيز النسيج المؤسساتي للاقتصاد الوطني حيث تهدف إلى مرافقة حاملي المشاريع في مختلف مراحل أنشاء المؤسسات، وتوفير الإطارين المالي والمؤسساتي الملائمين لتحقيق الإدماج الاقتصادي والاجتماعي والمساهمة في التنمية المستدامة. (بن يحي، 2024)

**3-5-1- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM**

أنشأت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 13-04 المؤرخ في 29 ذي القعدة 1424هـ الموافق ل 22 جانفي، حيث تعتبر آلية موجهة لدعم الفئات دون دخل أو أصحاب الدخل الضعيف وغير المستقر، وتهدف إلى تحقيق الإدماج الاقتصادي والاجتماعي من خلال تمويل إنشاء أنشطة إنتاجية وخدمية، بما في ذلك الأنشطة المنزلية عبر اقتناء التجهيزات الصغيرة والمواد الأولية الضرورية لانطلاق المشروع. (بن يحي، 2024)

ويشترط في المستفيدين استيفاء معايير محددة تتعلق بالسن، الكفاءة المهنية والمساهمة الشخصية ، على أن تنشا الأنشطة بصفة فردية، وتعتمد الوكالة في التمويل على قروض بنكية من دون فوائد في إطار نماذج تمويلية مختلفة، من بينها التمويل الثلاثي (الوكالة-البنك-المقاول) وفقا للسقف المالي المحدد قانونا . (ANGEM، 2025)

**3-5-2 - الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC:**

أنشئ الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 188-94 المؤرخ في 26 محرم 1415هـ الموافق ل 06 جويلية 1994، ويتمتع و يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وفقا لأحكام المرسوم التشريعي رقم 11-94 المؤرخ في 26 ماي 1994 ويخضع الصندوق لوصاية الوزير المكلف بالضمان الاجتماعي ويسهم في دعم إنشاء المؤسسات من خلال مرافقة وتمويل حاملي المشاريع من فئة البطالين بما يعزز فرص الإدماج المهني والاقتصادي . (بن يحي، 2024)

**3-5-3- مراكز تسهيل المؤسسات:**

حدد المرسوم التنفيذي رقم 03-79 المؤرخ في 24 ذي الحجة عام 1423هـ الموافق ل 25 فيفري 2003 الطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامها وتنظيمها حيث تصنف كمؤسسات عمومية ذات الطابع الإداري كما تهدف إلى ترقية ثقافة المقاولاتية وتسهيل الإجراءات الإدارية و كذا ضمان تسيير ملفات المشاريع المستفيدة من إعانات الصناديق العمومية وفقا للتنظيم المعمول به. (بن يحي، 2024)

**3-5-4- مشاتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

تابع لنفس القانون السابق حيث يحدد أن المشاتل مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري و تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ، وتندرج ضمن الإطار القانوني المحدد في المرسوم التنفيذي رقم 03-79.

وتهدف هذه الهياكل إلى مرافقة حاملي المشاريع حسب طبيعة النشاط، وذلك من خلال الحاضنات المخصصة لقطاع الخدمات، ورشات الربط الموجهة للصناعة الصغيرة والحرف وأخيرا نزل المؤسسات المخصصة لمجال البحث والتطوير. (بن يحي، 2024)

**3-5-5-الوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجية ANTP :**

يتضمن المرسوم التنفيذي رقم 04-91 المؤرخ في 03 صفر عام 1425 الموافق 24 فيفري 2004 الذي حدد الطبيعة القانونية للوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجية و مهامها حيث تضطلع الوكالة بمهام الخدمة العمومية في مجال ترقية وتطوير الحظائر التكنولوجية حسب دفتر الشروط العامة المصادق عليها بناءا على القرار المشترك بين الوزير المكلف بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ووزير المالية. (بن يحي، 2024)

**3-5-6- البنوك الإسلامية:**

تم تنظيم نشاط الصيرفة الإسلامية في الجزائر بموجب النظام رقم 18-02 المؤرخ في 26 صفر عام 1440هـ الموافق ل 04 نوفمبر 2018، والمتعلق بقواعد ممارسة الصرفية التشاركية والذي عززه النظام رقم 20-02 المؤرخ في 20 رجب هـ1441 الموافق ل15 مارس 2020 .

و تتيح البنوك الإسلامية مجموعة من المنتجات التمويلية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، منها المرابحة، والمشاركة، والمضاربة، والإجارة، والسلم ، والاستصناع،إلى جانب حسابات الودائع، و حسابات الاستثمار مما يوفر بدائل تمويلية داعمة للمقاولاتية. (بن يحي، 2024)

**3-5-7- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI :**

نظم نشاط الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بموجب الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 01 جمادى الثانية 1422هـ الموافق ل20 أوت2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، و يحدد هذا الأمر الإطار القانوني المطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية في مختلف النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات بما في ذلك وكذا الاستثمارات المنجزة في إطار الامتياز أو الرخصة بهدف تحسين مناخ الأعمال وتعزيز جاذبية الاقتصاد الوطني. (بن يحي، 2024)

**3-5-8- الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ANDPME :**

انشات الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05-165 المؤرخ في 24 ربيع الأول 1426هـ الموافق ل 03 ماي 2005 الذي حدد

تنظيمها وسيرها. وتكلف الوكالة بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيلها وضمان متابعته بما يعزز تنافسيتها ودورها في التنمية الاقتصادية. (بن يحي، 2024)

## 4. المحور الثالث: الدراسة القياسية:

في هذه الدراسة، نحاول تحديد العوامل الاقتصادية التي تؤثر على النشاط المقاولاتي في الجزائر للفترة الممتدة (2000-2025)، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي الموزع(ARDL ) .

وذلك للأسباب التالية: على حسب ( Pesaran ) تمتاز منهجية ARDL لتكامل المشترك عن أساليب التكامل المشترك الأخرى بإمكانية تطبيق منهجية اختيار الحدود التكامل المشترك بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات المستقلة I(0) أو I(1). فالشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو أن لا تكون درجة تكامل أيا من المتغيرات I(2).

كما يمكن تطبيقها في العينات الصغيرة عكس معظم اختبارات التكامل المشترك التقليدية والتي تتطلب أن يكون حجم العينة كبير لتكون النتائج أكثر كفاءة.

يتلخص تطبيق منهجية نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة فيما يلي:

- اختيار استقرارية السلاسل الزمنية: اختبار جذور الوحدة للاستقرار The Unit Root of TStationarity
- اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجtest of bound

### 4-1- تقدير نموذج الأجل الطويل باستخدام نموذجARDL

**الجدول رقم (01) :متغيرات الدراسة**

| رمز المتغير | اسم المتغير | المصدر |
|---|---|---|
| SELF | العمل لحساب الخاص | البنك الدولي |
| INF | معدل التضخم | البنك الدولي |
| GDP | نمو الناتج المحلي الإجمالي | البنك الدولي |
| CHO | معدل البطالة | البنك الدولي |

**المصدر**: من إعداد الباحثين

- الصيغة الرياضية للنموذج وفقا لتقديرات النموذج واعتمادا على معطياتEviews 12
- تكون الصياغة الرياضية كالآتي: $\mathbf{SELF = a + B_1INF + B_2GDP + B_3CH + \varepsilon_t}$

**4-2-االختبار جذر الوحدة Unit Root Test :**

من أجل تجديد منهجية القياس الاقتصادي يتطلب ذلك دراسة استقرارية السلاسل الزمنية من خلال الاعتماد على اختبار كل من Phillips Augmented Dickey-Fuller ،لتكون النتائج وفق الجدول التالي:

**الجدول رقم (02) : اختبار جذر الوحدة باستخدامADFAugmented Dickey Fuller**

| | اختبار سكون بيانات متغيرات النموذج | | | | | | القرار |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | المستوى level | | | الفرق الأول $1^{er}$ différence | | | |
| | intercept | trend and intercept | none | intercept | trend and intercept | none | |
| القيمة الحرجة عند 5 % | 2.998064 | 3.622033 | 1.956406 | 3.004861 | 3.632896 | 1.957204 | |
| SELF | 2.998064 | 4.846506 | 1.692131 | 4.145690 | 4.108736 | 3.460409 | ساكنة عند )1(I |
| INF | 3.602852 | 4.215557 | 0.969490 | 4.464524 | 4.258480 | 4.514132 | ساكنة عند )1(I |
| CH | 3.161749 | 4.452450 | 2.214859 | 1.926479 | 2.862996 | 1.878025 | ساكنة عند )0(I |
| GDP | 3.396807 | 3.556624 | 1.108390 | 6.967306 | 6.794612 | 7.128756 | ساكنة عند )1(I |

**المصدر : من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews12.**

يتضح من خلال اختبار استقرار متغيرات الدراسة أنها مستقرة من الدرجة (0) و (1)1 وبالتالي فان هذه النتائج تسمح لنا بتطبيق منهجية(ARDL) ، ويكتب نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) المتغيرات الدراسة على الشكل التالي:

$$SELF = C(1)*SELF(-1) + C(2)*SELF(-2) + C(3)*GDP + C(4)*INF + C(5)*INF(-1) + C(6)*CHO + C(7)*CHO(-1) + C(8)*CHO(-2) + C(9)$$

**4-3-اختبار علاقة التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود:**

التكامل المشترك وفقا لـ (Pesaran, Shin &Smith2001) في نماذج ARDL يرتكز على اختبار الفرضية التالية :

- فرضية عدم وجود تكامل مشترك ($H_0$) : لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات

- فرضية وجود تكامل مشترك ($H_1$) : توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات

يعتمد الاختبار على إحصائيةF-statistics ، والقرار يكون على النحو التالي: إذا كانت قيمة F-statأكبر من الحد العلوي للقيم الحرجة، فإننا نرفض فرضية العدم بعدم وجود علاقة تكامل مشترك، أما إذا كانت F-stat أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة، فإننا تقبل فرضية العدم بعدم وجود علاقة تكامل مشترك. أما إذا كانت القيمة المحسوبة لإحصائية فيشر F تقع ما بين الحد الأعلى والحد الأدنى للقيم الحرجة المقترحة من قبلPesaran and al (2001) ، عندها لا يمكن أن تقرر.

**الجدول رقم ( 03) : اختبار الحدود**

Bounds test

**Null hypothesis: No levels relationship**
**Number of co integrating variables: 3**
**Trend type: Unrest. constant (Case 3)**
**Sample size: 23**

| Test Statistic | Value |
|---|---|
| F-statistic | 8.718348 |
| t-statistic | -3.287418 |

Bounds Criticales

| | 10% | | 5% | | 1% | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| Sample Size | I(0) | I(1) | I(0) | I(1) | I(0) | I(1) |
| | | | F-Statistic | | | |
| 30 | 3.008 | 4.150 | 3.71 | 5.018 | 5.333 | 7.063 |
| Asymptotic | 2.72 | 3.77 | 3.23 | 4.35 | 4.290 | 5.610 |
| | | | t-Statistic | | | |
| Asymptotic | -2.57 | -3.46 | -2.86 | -3.78 | -3.43 | -4.37 |

* I(0) and I(1) are respectively the stationary and non-stationary bounds.

يوضح الجدول (03) أن قيمة –stat تساوي 8.71 وبالتالي فهي أكبر من الحد العلوي 11 Boundللقيمة الحرجة عند مختلف درجات معنوية (1% ، 5% ، 10%) ، وبالتالي نرفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل .تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة

**4-4-تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL )**

يوضح الجدول (04) أن قيمة –stat تساوي 8.71 وبالتالي فهي أكبر من الحد العلوي 11 Boundللقيمة الحرجة عند مختلف درجات معنوية (1% ، 5% ، 10%) ، وبالتالي نرفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل .تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة.

**الجدول رقم 04 تقدير النموذج**

Dependent Variable: D(SELF)
Method: ARDL
Date: 02/03/26 Time: 14:44
Sample: 2002 2024
Included observations: 23
Dependent lags: 3 (Automatic)
Automatic-lag linear regressors (3 max. lags): GDP INF CHO
Deterministics: Unrestricted constant and no trend (Case 3)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Number of models evaluated: 192
Selected model: ARDL(2,0,1,2)
HAC standard errors & covariance (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 3.0000)

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| SELF(-1)* | -0.210511 | 0.064035 | -3.287418 | 0.0054 |
| GDP** | -0.009229 | 0.058070 | -0.158936 | 0.8760 |
| INF(-1) | -0.080021 | 0.038935 | -2.055243 | 0.0590 |
| CHO(-1) | -0.032582 | 0.028062 | -1.161040 | 0.2650 |
| D(SELF(-1)) | 0.366204 | 0.174066 | 2.103823 | 0.0540 |
| D(INF) | -0.012084 | 0.030965 | -0.390247 | 0.7022 |
| D(CHO) | -0.143918 | 0.051534 | -2.792673 | 0.0144 |
| D(CHO(-1)) | -0.083591 | 0.042713 | -1.957030 | 0.0706 |
| C | 7.385048 | 1.974575 | 3.740070 | 0.0022 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.793397 | Mean dependent var | -0.343478 |
| Adjusted R-squared | 0.675338 | S.D. dependent var | 0.505269 |
| S.E. of regression | 0.287898 | Akaike info criterion | 0.633750 |
| Sum squared resid | 1.160392 | Schwarz criterion | 1.078073 |
| Log likelihood | 1.711880 | Hannan-Quinn criter. | 0.745496 |
| F-statistic | 6.720337 | Durbin-Watson stat | 1.774198 |
| Prob(F-statistic) | 0.001063 | | |

* p-values are incompatible with t-bounds distribution.
** Zero-lag variable.

**المصدر : مخرجات برنامج Eviews12.**

**الجدول رقم 05**

Dependent Variable: D(SELF)
Method: ARDL
Date: 02/03/26 Time: 14:44
Sample: 2002 2024
Included observations: 23
Dependent lags: 3 (Automatic)
Automatic-lag linear regressors (3 max. lags): GDP INF CHO
Deterministics: Unrestricted constant and no trend (Case 3)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Number of models evaluated: 192
Selected model: ARDL(2,0,1,2)
HAC standard errors & covariance (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 3.0000)

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| COINTEQ* | -0.210511 | 0.032349 | -6.507401 | 0.0000 |
| D(SELF(-1)) | 0.366204 | 0.147642 | 2.480349 | 0.0239 |
| D(INF) | -0.012084 | 0.022074 | -0.547424 | 0.5912 |
| D(CHO) | -0.143918 | 0.043717 | -3.292019 | 0.0043 |
| D(CHO(-1)) | -0.083591 | 0.035863 | -2.330801 | 0.0323 |
| C | 7.385048 | 1.161092 | 6.360431 | 0.0000 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.793397 | Mean dependent var | -0.343478 |
| Adjusted R-squared | 0.732631 | S.D. dependent var | 0.505269 |
| S.E. of regression | 0.261263 | Akaike info criterion | 0.372880 |
| Sum squared resid | 1.160392 | Schwarz criterion | 0.669096 |
| Log likelihood | 1.711880 | Hannan-Quinn criter. | 0.447377 |
| F-statistic | 13.05666 | Durbin-Watson stat | 1.774198 |
| Prob(F-statistic) | 0.000025 | | |

* p-values are incompatible with t-Bounds distribution.

**المصدر : مخرجات برنامج Eviews12.**

من خلال نتائج التقدير المبينة في الجدول رقم (05)، نلاحظ أن النموذج يتمتع بقدرة تفسيرية جيدة، حيث بلغ معامل التحديد ($R^2$) حوالي 0.79، ما يعني أن المتغيرات المستقلة المتمثلة في التضخم، البطالة، والناتج المحلي الإجمالي تفسر نحو 79%من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع العمل لحساب الخاص، في حين تعود النسبة المتبقية إلى متغيرات أخرى لم يتم إدراجها في النموذج.

كما تشير نتائج اختبار F إلى معنوية النموذج ككل عند مستوى دلالة 1%، مما يؤكد صلاحيته للتحليل القياسي والاستدلال الاقتصادي.

**4-5-العلاقة طويلة الأجل:**

تظهر نتائج نموذج تصحيح الخطأ وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين العمل لحساب الخاص والمتغيرات التفسيرية، وهو ما تؤكده معنوية وسالبية معامل تصحيح الخطأ(ECM) ، حيث بلغت قيمته 0.210-وكان معنويا إحصائيا عند مستوى 1.%

وتشير هذه القيمة إلى أن حوالي 21% من اختلالات الأجل القصير يتم تصحيحها سنويا، بما يسمح بعودة النظام إلى حالة التوازن في الأجل الطويل، وهو ما يدل على سرعة نسبية في عملية التعديل.

**4-6-تحليل الأجل القصير:**

- **التضخم :(INF)**

أظهرت نتائج التقدير أن التضخم لا يملك أثرا معنويا إحصائيا على العمل لحساب الخاص في الأجل القصير، حيث جاء معامل التغير في التضخم بإشارة سالبة ولكن دون دلالة إحصائية، مما يشير إلى أن تقلبات التضخم لا تؤثر بشكل مباشر وفوري على توجه الأفراد نحو العمل لحسابهم الخاص.

- **البطالة(CHO)**

تشير النتائج إلى أن معدل البطالة له أثر سلبي ومعنوي إحصائيا على العمل لحساب الخاص في الأجل القصير، سواء في الفترة الحالية أو المتأخرة، حيث إن ارتفاع البطالة يؤدي إلى انخفاض العمل لحساب الخاص، وهو ما يعكس ضعف قدرة سوق العمل على دفع العاطلين نحو النشاط الحر في المدى القصير.

- **الناتج المحلي الإجمالي(GDP)**

أما بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، فقد أظهر معامله عدم وجود أثر معنوي إحصائيا على العمل لحساب الخاص، سواء في الأجل القصير أو الطويل، مما يدل على أن النمو الاقتصادي لا يؤدي بالضرورة إلى توسع نشاط العمل لحساب الخاص، وهو ما يتوافق مع بعض الدراسات التي ترى أن النمو قد يكون محصورا في قطاعات كثيفة رأس المال دون خلق فرص عمل حرة.

**4-7-جودة النموذج والاختبارات التشخيصية:**

أظهرت النتائج الإحصائية ما يلي:

-عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي، كما يؤكده اختبار Durbin-Watsonواختبار Breusch-Godfrey.

-استقرار النموذج وملائمته للتحليل القياسي.

-قدرة تفسيرية مقبولة ومعنوية إحصائيًا.

**4-7-1-الاختبارات التشخيصية للنموذج :**

- **اختبار وجود مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء :**

**نستخدم اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test** ،و نتائج هذا الاختبار موضحة فيما يلي ، فرضية العدم ($H_0$) : لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي تسلسلي لبواقي معادلة الانحدار .

**الجدول رقم 06 اختبار وجود مشكلة الارتباط الذاتي للاخطاء**

| Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags | | | |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 1.496485 | Prob. F(2,12) | 0.2629 |
| Obs*R-squared | 4.591372 | Prob. Chi-Square(2) | 0.1007 |

**المصدر : مخرجات برنامج Eviews12.**

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة الاحتمالية أكبر من 0.05 ،و منه نقبل الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي لبواقي الانحدار .

- **اختبار تجانس التباين Heteroskedasticity Test ARACH**

نستخدم اختبار ARCHو نتائجه موضحة في الجدول التالي :

**الجدول رقم (07) :اختبار ARCH**

| Heteroskedasticity Test: ARCH | | | |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 0.137172 | Prob. F(1,20) | 0.7150 |
| Obs*R-squared | 0.149861 | Prob. Chi-Square(1) | 0.6987 |

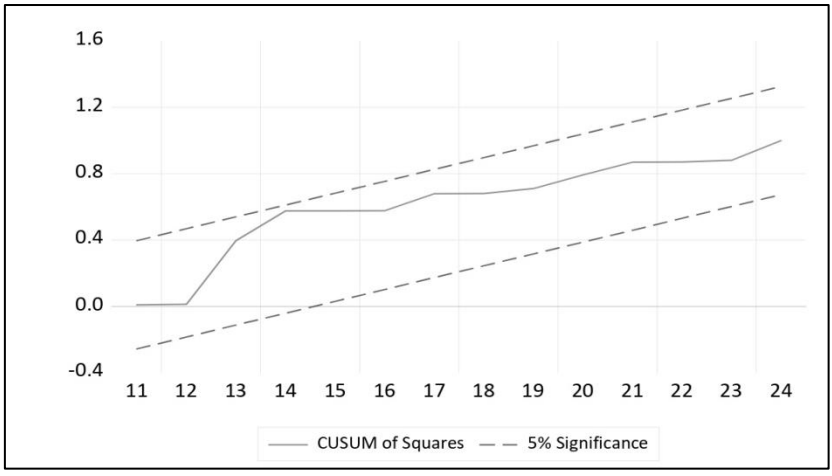
**المصدر : مخرجات برنامج Eviews12.**

يظهر من اختبار ARCH أن القيمة الاحتمالية أكبر من 0.05 و منه قليل العدمية التي تنص على تجانس تباين الخطأ

**- اختبار استقرار النموذج :**

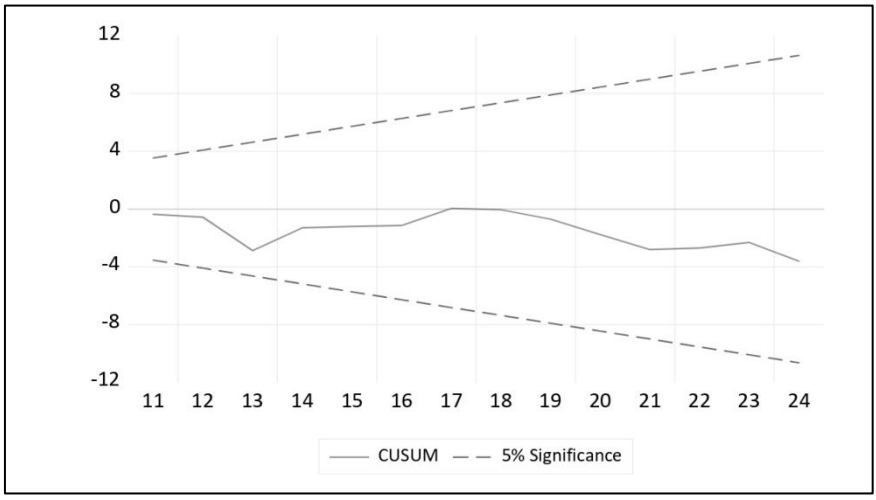
اختبار الاستقرار الهيكلي المعاملات الأجلين القصير والطويل سوف تتم من خلال اختبارين هما : اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودةCUSUM واختبار المجموع التراكمي المربعات البواقي المعاودة(CUSUM of Squares) ، يتحقق الاستقرار الهيكلي المعاملات المقدرة صبغة تصحيح الخطأ النموذج ARDL إذا وقع الشكل البياني لإحصاء كل من اختبار CUSUM واختبار CUSUM of Squares داخل الحدود الحرجة عند مستوي معنوية5%.و من ثم تكون هذه المعاملات غير مستقرة إذا انتقل الشكل البياني لإحصاء الاختبارين المذكورين خارج الحدود الحرجة عند هذا المستوى.

**الشكل رقم(01) : اختبار CUSUM of Squares**




**المصدر : مخرجات برنامج Eviews12**

**الشكل رقم(02) : اختبار CUSUM**




**المصدر : مخرجات برنامج Eviews12**

نلاحظ من الشكل رقم (01) و الشكل (02) ، وقوع الرسم البياني للاختبارين داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% ،و هذا يدل على أن المعاملات المقدرة للنموذج هي مستقرة هيكليا خلال فترة الدراسة ، أي أن هناك استقرارية في النموذج و انسجام ما بين النتائج في المدى الطويل و النتائج في المدى القصير .

## 5. خاتمة:

في ختام هذه الدراسة التي سعت إلى تحليل وتحديد أهم العوامل الاقتصادية المؤثرة على النشاط المقاولاتي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2024، بالاعتماد على منهجية نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة .(ARDL) وقد تم اختيار هذه المنهجية لما تتمتع به من مرونة وكفاءة في تحليل العلاقات طويلة وقصيرة الأجل بين المتغيرات، خاصة في ظل اختلاف درجات تكامل السلاسل الزمنية، إضافة إلى ملاءمتها لحجم العينة المتاح.

أظهرت نتائج التقدير القياسي أن النموذج يتمتع بقدرة تفسيرية جيدة، حيث بلغ معامل التحديد حوالي 0.79، ما يدل على أن متغيرات التضخم، البطالة، والناتج المحلي الإجمالي تفسر نسبة معتبرة من التغيرات في العمل لحساب الخاص. كما أكدت معنوية اختبار (F) عند مستوى دلالة 1% صلاحية النموذج من الناحية الإحصائية والاقتصادية، بما يسمح بالاعتماد عليه في التحليل والاستدلال.

وفيما يخص العلاقة طويلة الأجل، كشفت نتائج نموذج تصحيح الخطأ عن وجود علاقة توازنية مستقرة بين العمل لحساب الخاص والمتغيرات الاقتصادية المدروسة، وهو ما تدعمه سالبية ومعنوية معامل تصحيح الخطأ، الذي بلغت قيمته (−0.210). وتشير هذه النتيجة إلى أن نحو 21% من اختلالات الأجل القصير يتم تصحيحها سنويا، مما يعكس سرعة نسبية في عودة النظام إلى وضع التوازن على المدى الطويل.

أما على مستوى الأجل القصير، فقد بينت النتائج أن التضخم لا يؤثر بشكل معنوي على العمل لحساب الخاص، وهو ما يوحي بأن التغيرات الظرفية في المستوى العام للأسعار لا تشكل عاملا حاسما في اتخاذ الأفراد قرار التوجه نحو النشاط الحر. في المقابل، تبين أن البطالة تؤثر سلبا وبشكل معنوي على العمل لحساب الخاص، سواء في الفترة الحالية أو المتأخرة، مما يعكس محدودية قدرة سوق العمل الجزائري على امتصاص البطالة عبر دفع الأفراد نحو المقاولاتية في الأجل القصير. كما أظهرت النتائج عن عدم وجود أثر معنوي للناتج المحلي الإجمالي على العمل لحساب الخاص، سواء في الأجل القصير أو الطويل، ما يشير إلى أن النمو الاقتصادي المحقق قد يكون غير شامل أو غير مولد لفرص العمل الحر، وربما يتركز في قطاعات كثيفة رأس المال.

وعلى صعيد جودة النموذج، أكدت الاختبارات التشخيصية سلامته من المشاكل القياسية، حيث أظهرت نتائج اختبار Durbin–Watson واختبار Breusch–Godfrey عدم وجود ارتباط ذاتي لبواقي النموذج، إلى جانب استقراره وملائمته للتحليل القياسي، ما يعزز موثوقية النتائج المتوصل إليها.

وبناءا على ما سبق، يمكن القول إن النشاط المقاولاتي في الجزائر لا يتأثر فقط بمعدلات النمو الاقتصادي، بل يتطلب بيئة اقتصادية ومؤسساتية محفزة، وسياسات تشغيل فعالة، وإصلاحات هيكلية تستهدف دعم العمل الحر والمبادرة الفردية.

## 6. التوصيات:

نتج عن الدراسة جملة من التوصيات نلخصها فيما يلي :

- تعزيز المهارات المقاولاتية من خلال التعليم والتكوين المهني.
- تبسيط الإجراءات القانونية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- تطوير بيئة تمويلية مرنة تشمل القروض الميسرة والاستثمار فور الذروة.
- تقوية شبكات الدعم (حاضنات، مراكز تكوين، أكاديمية للريادة).

- ربط المشاريع بسلاسل قيمة السوق وضمان تنافسيتها محليا ودوليا.
- تحسين مناخ الأعمال .
- وتوجيه النمو الاقتصادي نحو قطاعات مولدة لفرص العمل المستقل.

## 7. قائمة المراجع:

### 7-1- المراجع باللغة العربية:

- ANGEM. (31 12, 2025). *الخدمات المالية*. تاريخ الاسترداد 25 12, 2025، من الوكالة الوطنية اتسيير القرض المصغر: https://www.angem.dz/%d8%a7%d9%84%d8%ae%d8%af%d9%85%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%a7%d9%84%d9%8a%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%b3%d9%83%d9%88%d8%a7/. (03 02, 2026). *المنظمة العالمية الاسكوا*. تاريخ الاسترداد 03 02, 2026، من UNESCWA: https://www.unescwa.org/
- حجوب، عزوز. (2025). ريادة الاعمال في الوسط الجامعي دراسة ميدانية بجامعة باجي مختار عنابة في ضوء القرار الوزاري 1275. *مجلة دراسات في الاقتصاد وادارة الاعمال* ، 425-454.
- حمادي. (2021). الإبداع التكنولوجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل اقتصاد المعرفة ( قراءة تحليلية في بعض النصوص القانونية والمعطيات العددية). *مجلة البشائر الاقتصادية* ، 644-666.
- رشيدي، ديدوش. (2025). دور المؤسسات الناشئة في تعزيز التنمية الاقتصادية وخلق فرص عمل مؤسسة باليدين نموذجا. *مجلة دراسات في الاقتصاد وادارة الاعمال* ، 500-522.
- زهير بن يحي. (2024). *المقاولاتية وآليات الدعم في الجزائر*. الجزائر العاصمة: دار الكتاب الحديث.
- عبد العزيز جمعة. (2024). *المقاولاتية (مفهوم،ثقافة ورغبة)*. الجزائر العاصمة: دار ايلياء للنشر والتوزيع.
- م، سعيد اوكيل. (2016). *ريادة الاعمال او المقاولاتية مقاربة شاملة وعملية*. الجزائر العاصمة: ديوان المطبوعات الجامعية.
- ياسين حفصي بونبعو. (2023). واقع وافاق تطور المقاولاتية في الجزائر للمساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني. *دفاتر البحوث العلمية* ، 145-163.

### 7-2- المراجع باللغة الأجنبية:

- Amina-Senouci berreziga .(2021) .*Entrepreunariat une revue de la litérature* .Tlemcen: La nouvelle publication universitaire.
- Gylfason .(2001) .Natural resources, education, and economic development .*European Economic Review, 45(4*.859-847 ، *(6–*
- LONGATTE .(2002) .*Economie Génerale* .Paris: Dunod.
- Mankiw .(2019) .*Principe de l'economie* .Boston: Cengage learing.
- M-SAID OUKIL .(2019) .*Etrepreunariat approche globale et pratique* . Alger: Office des publications Universitaires.